(٥ حزيران ١٩٤٧) الذي قبلت به دول اوروبا الغربية (تموز ١٩٤٧) ، ومقابله مشروع الكومنفورم (تشرين الاول ١٩٤٧) المعنية به اوروبا الشرقية ، الى قيام الحلف الاطلسي (٤ نيسان ١٩٤٩) ، وما استتبعه من اعلان جمهورية المانيا الفدرالية من جهة ، واعلان جمهورية المانيا الديمقراطية ، الى قيام الاوتان (كانون الاول ١٩٥٠) ، ودخول المانيا الفدرالية فيه (ايار ١٩٥٥) وقيام معاهدة فرصوفيا (٤ أيار ١٩٥٥) كردة فعل ٠

هذه الاشارات ، ان دلت على شيء ، فهي تدل على ان الجبارين العالميين ما زالا يتحكمان باوروبا ، وان اوروبا الغربية في محاولتها المستمرة لبناء وحدتها ، انما تسعى لبناء قوة اقتصادية عسكرية تعطيها استقلالية سياسية ، علما بان الهيمنة السوفياتية على اوروبا الشرقية لا يمكن وضعها بنفس المنزلة، وبنفس الطبيعة لما هي عليه الهيمنة الاميركية ٠

ان توحيد اوروبا كان ، وما زال هدفا وامنية ٠ فبالرغم من ان هناك مؤسسات تربط ما بين بلدان اوروبا ، كالسوق المشتركة مثلا ، فان « اوروبا ـ القوة العسكرية ـ الموحدة » غير موجودة حتى الان ٠ و « اوروبا ـ القوة السياسية ـ الموحدة » ايضا غير موجودة ٠ وعلىكل حال فالمشاريع التي طرحت ، وما زالت مطروحة لم تفض بعد الى حل نهائي ٠ فمنذ سنة ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٦٦ كانت هناك عدة تصورات لاوروبا السياسية ، اهمها :

ـ تصور الجنرال ديغول الذي يحمل تناقضات في داخله : استقلالية اوروبا عن الولايات المتحدة ، فيما تبقى بالرغم من كل ذلك حليفة هذه الاخيرة ـ التقرب من الاتحاد السوفياتي ، وفي الوقت نفسه نقد الاشتراكية بشكل عام ـ الدفاع عن حقوق العالم الثالث ازاء الدول الكبرى ـ طرح علاقة متجانسة بين السياسات الوطنية (او القومية) ، ولكن لم يحدد بالمقابل مدى ومفهوم السيادة القومية ٠

ـ التصور الثاني : يشتمل على صورة اوروبا موحدة (صورة غامضة المعالم وبالاحرى صورة كانت ردة فعل للتصور الديغولي ترتكز خاصة على الامانة للاوتان بنوع رئيسي ، وثانيا على قومية شاملة *Supranationalité* بمقدار ما كان ديغول يشدد على الاستقلال القومي) ٠

منذ عام ١٩٦٩ حتى اليوم لم تعد المسألة بهذه الحدة ، بل اخذت لها السوق الاوروبية المشتركة كطريق تنفذ منه الى مسألة الوحدة ٠ غير ان السوق المشتركة باتخاذها القناة الاقتصادية دعمت ورسخت طرق الانتاج الرأسمالية في اوروبا وليس العكس ٠ بالطبع ، هناك ، بفضل هذا السوق ، تسهيل للتبادل الحر بين الدول المنتمية اليه ، وبمجملها مع سائر الدول الرأسمالية ٠ غير ان هذه التسهيلات جاءت لصالح أميركا اذ دعمت اقتصادها